النزاع الاجتماعي ــ السياسي . وان الرأسماليات الغربية واليابانية منظمة بصور مختلفة وغير متكافئة ، ولهذا فان أي حل شامل أو صيغة مركزية ذات نتائج مختلفة لا تقبل بها إحدى هذه الرأسماليات أو أكثر . ولهذا هناك شلل ينتاب عملية صنع القرار السياسي وفي التطبيق على المستوى العالمي . فالولايات المتحدة اللامسيطرة ليس في وسعها أن تفرض ارادتها كما فعلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في مرحلة الذورة للسيطرة الأمريكية . لقد كان الناتج الممكن الوحيد للعلاقات الرأسمالية المتداخلة ، وربما كان نفسه الناتج الوحيد الممكن مستقبلا ، عقد اتفاقات بهذا الشأن سرعان ما تنحل وتتفكك ليعاد ترقيعها من جديد . هذا هو جوهر أزمة الامبريالية . وباختصار نقول إن تراكم رأس المال على مستوى عالمي يتطلب الحفاظ على نظام سياسي ، وتنسيق مشترك للسياسات السياسية ــ الاقتصادية ، وعملة دولية مستقرة ، وتجارة حرة ، وحدود مفتوحة أمام الاستثمار . لكن تدويل رأس المال (أي جعله يتخطى الكيانات القومية) ، وانهيار الاجراءات المالية ، وعودة ظهور رأسماليات متنافسة وشبه متساوية ، يجعل من المستحيل على أية دولة أن تتولى زمام القيادة بمفردها ، وبدرجة أقل أن تمارس السيطرة . وهكذا فان المعدلات المتفاوتة للنمو ، والنزاعات الداخلية المتباينة بين الأمم الرأسمالية الرئيسية يجعل من شبه المستحيل تنظيمات سياسية ــ اقتصادية ثابتة فيما بينها . ففترات الاتفاق والتعاهد ، سرعان ما تعقبها فترات التنازع والتنافس على الصعيد الدولي .

ان معضلات هذا النظام نافعة في المرحلة الراهنة لبلدان العالم الثالث عموما ، وللعالم العربي خصوصا ، نظرا للأهمية البارزة والهائلة للعالم العربي على الرأسماليات العالمية المتنوعة كما مر معنا . ولهذا ليس مفاجئا ولا مدهشا ما نراه من مسعى مختلف القوى الرأسمالية الامبريالية لاقامة علاقات أفضل مع العالم العربي ، وبأسلوب الاحتيال والمناورة ، في حين تقوم هذه القوى بالتنافس وبتوتير العلاقات فيما بينها . وتحت عنوان : « الطاقة والشرق الأوسط يوتران علاقات واشنطن المنسجمة » (٦ حزيران ١٩٧٩) :

« ... مصادر جديدة للتوتر تظلل العلاقات الفرنسية ــ الاميركية ، بينما تسوق أزمة الطاقة من ناحية ، واتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية ، كلا من واشنطن وباريس ، في منحى مختلف » .

« لقد ابلغ كارتر وزير الخارجية (الفرنسي) خلال اجتماعهما الذي استمر ٢٠ دقيقة ، ان (فشل فرنسا في دعم الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية) « يميل الى تعزيز موقف الراديكاليين ، ويضطر المعتدلين (في العالم العربي) إلى إخلاء ساحة الاعتدال » . (أنظر **واشنطن بوست** ، ٦ حزيران ١٩٧٩) .

كما يمكن ملاحظة توتر مماثل يشوب العلاقات البريطانية ــ الأميركية ، وخصوصا بشأن مسألة روديسيا . فان قبول حكومة تاتشر البريطانية الجديدة بحكومة موزيريوا ، وعزمها على رفع العقوبات الاقتصادية عن روديسيا ، يتعاكسان مع سياسة كارتر القاضية بالابقاء على هذه العقوبات . وان في استطاعة دول العالم الثالث وحركات التحرر الوطني والقوى الثورية في العالم ان تفيد من هذه الفرصة التاريخية لتستغل هذه التشققات في المعسكر الرأسمالي . وفي